ما معنى أن يصوت «شيوعيون ولبراليون» عراقيون لصالح مشروع الأقاليم الطائفية ويعارضه صدريون؟!

علاء اللامي*

لعنة الصوت الواحد

كما حدث خلال حصول مرشح حزب الدعوة لرئاسة الوزارة داخل كتلة الائتلاف حين فاز الجعفري على عبد المهدي بفارق صوت واحد، تمكن عبد العزيز الحكيم من تمرير مشروعه التقسيمي الطائفي الرجعي في مجلس النواب بهذا الفارق ذاته. فبعد أن تمكن من حشد نواب حزبه وحزبي الطالباني والبرزاني إضافة إلى 8 نواب من كتلة أياد علاوي التي تسمي نفسها في المناسبات السعيدة والتعيسة «وطنية وعلمانية» حاز على النصاب القانوني البالغ 138 نائبا حاضرا فيما وقفت ضد هذا المشروع أحزاب وكتل برلمانية مناوئة للتقسيم الطائفي مع أن بعضها داخل في كتلة الائتلاف التي يقودها الحكيم ككتلتي الصدريين وحزب الفضيلة !..

لقد تمكنت القوى المناوئة لمشروع تقسيم العراق إلى أقاليم طائفية تحت اسم «قانون الإجراءات التنفيذية لتشكيل الأقاليم» من إحباط عقد جلسة للمجلس في فترة سابقة بفعل تماسك كتلة قائمة «العراقية» وامتناعها عن الحضور، لكن تلك القوى فشلت يوم الأربعاء الماضي 11 تشرين الأول (اكتوبر) 2006 في تكرار إنجازها ذاك بعد أن تمكن جلال الطالباني ـ كما يعتقد مراقبون ـ من شق كتلة «أياد علاوي» وإحضار 8 نواب كما قلنا قبل قليل، من بينهم «الشيوعيان» حميد مجيد ومفيد الجزائري واليساري السابق والمروج حاليا لقوانين الاستثمار الرأسمالي مهدي الحافظ وعدد آخر من اللبراليين من بينهم السيدة صفيه السهيل والتي اكتسبت احتراما خاصا في الشارع العراقي في الفترة المنصرمة لا نظنها ستحظى به أو تحافظ عليه مستقبلا بعد أن وضعت يدها بأيدي الطائفيين والعنصريين المتخلفين بقيادة الحكيم والطالباني والبرزاني وبأيدي اليساريين الانتهازيين.

ثمن التبعية

أية مغاز يستبطنها هذا السلوك السياسي للنواب الثمانية المنشقين والذين كسروا الإجماع المناوئ للطائفية؟ بل أي معنى لأن يُقْدِم من يسمون أنفسهم شيوعيين أو لبراليين على حضور جلسة الهدف العلن منها تمرير قانون لتقسيم العراق إلى أقاليم تتشكل على الأسس الطائفية والعرقية لا غير؟ المعنى الأول لذلك هو أن قيادة الحزب الشيوعي الحالية والتي ـ بالمناسبة ـ لم تتغير منذ عدة عقود باعت نفسها بثمن بخس للأحزاب القومية الكردية منذ زمن بعيد، وحولت الحزب بتاريخه وأمجاده الطبقية والوطنية العتيدة إلى مجرد نتوء أو ذيل سياسي قميء لتلك الأحزاب .. وقد بلغ هذا النهج ذروته اليوم حين لم تكتف تلك القيادة بذلك الهوان والتحالف مع قوى الاحتلال والعمل في المؤسسات التي شكلها بل ارتضت أن تكون «بيضة القبان» للتحالف الطائفي العنصري الناجز بقيادة الحكيم ـ طالباني ـ برزاني وتنفذ أوامر ولي نعمتها في التحالف الكردستاني فترجح الكفة الرجعية وتصوت لصالح القانون المشؤوم الذي ـ ويا للظرافة وخفة الدم ـ فاز بالإجماع فيما نصف النواب خارج القاعة يرفضون القانون، فأي ديالكتيك شيطاني سيفسر لنا موقع وموقف «الرفيقين» حميد ومفيد وأمثالهما؟

مؤسف حقا وباعث على الغضب أن تكون القيادة الحالية للحزب الشيوعي العراقي قد ارتضت ـ وهي التي طالما تبجحت بالثوابت الوطنية والطبقية ـ من يمرر مشروعا طائفيا معلن الشكل والمضمون فتتحمل مسؤولية تاريخية هائلة مجانا وخلافا للمنطق والتاريخ وهذا هو ثمن التبعية: فمن يبع نفسه مرة بثمن بخس يبع نفسه دائما وأحيانا دون مقابل.

حضر الشيوعيون العرس الطائفي وغاب الصدريون: المغزى الآخر هو أن هذه المعركة السياسية لم تكن معركة ذات مضامين طائفية بحتة أي انها لم تكن صراعا بين قوى «شيعية» تريد التقسيم الإقليمي الطائفي وأخرى «سنية» ترفض ذلك بل هي معركة حضر لها وتحالف فيها طرفان مناوئان لوحدة العراق هما الحزبان القوميان الكرديان وحزب المجلس الأعلى بقيادة الحكيم الذي أعلن هدفه المتمثل بإقامة إقليم واحد بين تسع محافظات لا يجمع بينها إلا الغلبة السكانية الطائفية، وهذا الحزب يرتبط بوشائج قوية وقديمة بالنظام الإيراني القائم هو الآخر على الأساس الطائفي كما تقول المادة 12 من دستوره النافذ.

أما مشاركة بعض سقط المتاع السياسي فهو مما يقوي ويعزز هذا الافتراض خصوصا إذا ما علمنا أن النواب الثمانية الذين كسروا الإجماع المناوئ للتقسيم الطائفي يرتبطون بعلاقة مصالح وتخادم طويل المدى مع كتلة «الكردستاني» وهم لم يكونوا يوما ذوي مواقف يمكن الركون إليها ..

التحالف المتين وأسبابه

ومن مغازي هذا الحدث أيضا قوة ومتانة التحالف الوليد بين الطائفيين الرجعيين بقيادة الحكيم وبين القوميين الأكراد و«التابع» اليساري واللبرالي الملحق بهم. ولا يمكننا تفسير هذه المتانة والقوة إلا بواحد من أمرين: أن نأخذ على محمل الجد الكلام الرائج عن صفقة تاريخية كبرى تم الاتفاق عليها بين حزب آل الحكيم والحزبين الكرديين يسهل فيها الحكيم على الأحزاب الكردية سلخ كركوك من العراق وإلحاقها بإقليم «كردستان» مقابل أن يحشد التحالف الكردستاني قوته البرلمانية وما لديه من «ذيول» ونتوءات سياسية لصالح تمرير قانون الأقاليم الطائفية. والثاني هو أن هذا التحالف الطائفي العنصري بين مجموعة أحزاب هو ذو طابع دفاعي وليس هجومي بعد أن اقترب موعد إسدال الستار على المسرحية المسماة «العملية السياسية في العراق» بعد أن تحولت إلى مجرد معرض للجثث البريئة. وبعد أن صدرت تصريحات من أقطاب الاحتلال تشير إلى أن الفترة المتبقية أمام حكومة المالكي وبالتالي أمام جميع المؤسسات السياسية التي فبركها المحتل في ليلة ظلماء لا تتجاوز الشهرين ولهذا سارع الثلاثي «الحكيم برزاني طالباني» لتمرير هذا المشروع ليكون بمثابة مَصَدّ سياسي وعسكري «مليشياوي» أمام أي تقدم حقيقي لبديل عراقي ديمقراطي قد يتقدم على أنقاض الاحتلال وعمليته السياسية المهترئة.

هل يمكن قلب الطاولة

تتوفر القوى المناوئة للقانون الطائفي الذي تم تمريره على نقاط قوة كفيلة بالتأسيس لتحالف جديد مناهض للاحتلال والطائفية معا داخل البرلمان وخارجه مثلما تتوفر على نقاط ضعف قد تفشل مساعيها لإسقاط مترتبات ومضاعفات هذا القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد عام ونصف عام.. فهذه القوى تتوفر تقريبا على نصف عدد أعضاء مجلس النواب «البرلمان» تقريبا وقد تكسر فارق الصوت الواحد إذا ما أقدمت كتلة «العراقية» على طرد النواب الثمانية الذين انشقوا وخرجوا على ثوابتها المعلنة والمناهضة للطائفية وإلا فهي ـ كتلة علاوي بقضها وقضيضها ـ ستتحول إلى شيء من غبار التاريخ بعد ان عرف الشعب العراقي حقيقة مواقف بعض أطرافها، أو عبر كسب نواب جدد إلى الخيار المناوئ للتقسيم الطائفي. وثانيا هناك انسجام سياسي عميق وواضح بين المكونات الرئيسية لهذا التحالف المنشود في ما يخص الموقف من الاحتلال واسترجاع السيادة، ربما مع بعض الاستثناءات الفردية، كما أن هناك انسجاما في ما يخص الموقف من الدكتاتورية ومحاولات الصداميين المستمرة لفرض حكمهم من جديد بقوة السلاح وعبر التفاوض مع المحتل بشرط أن يسلم لهم رقاب العراقيين يدا بيد من خلال موافقته على أضحوكة «أنا الممثل الشرعي والوحيد».

وثمة هنا استثناءات أقوى وأكثر في موضوع الموقف من الحكم الدكتاتوري مع بعض المكونات السياسية ذات الميول البعثية الصدامية يجب أخذها بنظر الاعتبار إنما لا ينبغي أن تكون عائقا أمام قيام هذا التحالف الوطني الشامل والمنشود المناهض للاحتلال والطائفية ..

ترى ماذا سيقول أو بم سيتهم أعداءُ العراق هذا التحالف؟ هل سيتهمونه بالطائفية وهو الممثل الأصدق لجميع عرب العراق من الشيعة والسنة بدليل وجود التيار الصدري والفضيلة جنبا إلى جنب مع التوافق وجبهة الحوار والجزء السليم وغير الملوث طائفيا وعنصريا من كتلة القائمة العراقية؟ الواقع هو أن قيام تحالف برلماني أولا ومن ثم سياسي، في داخل البرلمان أولا ومن ثم يتسع إلى خارجه ليشمل المقاومة العراقية التي تستهدف الاحتلال ويستثني التيارات التكفيرية الطائفية كفيل بتقديم أفق جديد ومنظور واعد سيفتح الطريق رحبا أمام مرحلة جديدة تنتهي يقينا بقلب الطاولة على رؤوس الطائفيين والعنصريين وحماتهم المحتلين ..فهل سيبادر الوطنيون الحقيقيون في عموم قوى رفض مشروع «الحكيم ـ طالباني» إلى التقاط رأس الخيط وفتل حبل الخلاص من ديمقراطية الجثث الأمريكية؟

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

حصار الديمقراطية

يحيى اليحياوي *

■ ليس المقصود بحصار الديمقراطية في هذا المقام، تلك الحالة التي تنقض المؤسسة العسكرية في ظلها على السلطة السياسية، فتجمد بموجبها القوانين السارية والمؤسسات القائمة، وتعطل على اثرها الحياة المدنية لفائدة «قوانين جديدة» تسن بقوة السلاح والبارود، وتحاصر جراءها مختلف مظاهر الحياة العادية، لصالح قوانين في الطوارئ أو في الاستثناء تبدو مؤقتة، لكنها تغدو مع الزمن القاعدة التي لا مناص من التعامل معها.

وليس المقصود بها حالة الاستبداد الكليانية التي ترتهن في ظلها (لفائدة رأس الدولة ومحيطه) كل المستويات التمثيلية المدنية منها كما العسكرية، وتصادر من بين ظهرانيها جل الحقوق والحريات القائمة (أو المراد إقامتها) وتقيد جراءها كل اشكال التعبيرات المباشر منها كما غير المباشر سواء بسواء.

وليس المقصود بها، فوق كل ذلك، حالات النظم السياسية التي تسوق الادعاء بالديمقراطية (عبر التعددية الحزبية أو عبر سعة القوانين المصاغة أو ما سواها) في حين تحتفظ لنفسها بالحق في استصدار مضمونها، أو التلاعب في الإجراءات المحيلة إليها، أو تعمد إلى تلغيمها بقوانين ولوائح وتشريعات تضمن استمرارية «الشكل الديمقراطي» المعتمد، ولا تخرج إلا فيما ندر عن المتاريس المحددة والخطوط الحمر المرسومة.

هي كلها حالات معروفة، مثبتة، متعارف بشأنها ومسوغة، فضلا عن ذلك، باعتبارات تدلل في أحسنها على أنه حتى لو تم اللجوء إلى السلوك الديمقراطي في جانبه الإجرائي الخالص (عبر الانتخابات أو تعددية الأحزاب والهيئات السياسية)، فإن تعثر المضمون الثقافي للديمقراطية (أي الديمقراطية كثقافة وليس كمجرد إجراء) يجعل هذه الأخيرة في منأى عن التداول السلمي للسلطة، المرتكز على مبدأ الاحتكام إلى محك صناديق الاقتراع حتى وإن أفرزت الصناديق إياها انقلابا جذريا في الوضع السياسي السائد، أو تغييرا جوهريا في موازين القوى القائمة.

وعلى هذا الأساس، فإن حصار الديموقراطية الملمح إليه في هذا المقام، إنما تلك الحالة أو الحالات التي يتراضى الفرقاء السياسيون بموجبها على «قواعد لعبة محددة»، يتم في ظلها التباري على السلطة، لكنها قد لا ترضي الطرف المنهزم بالمحصلة، فيطعن في النتائج ويتنكر للقواعد المحددة ويرتد (سيما إذا كان محتكرا للسلاح) على مخرجات العملية جملة وتفصيلا، أو في أحسن الأحوال يسلم بالهزيمة، لكنه يملي على الطرف المنتصر روزمانة شروط تقوض أسس العملية برمتها وتنسفها جهرا وعلانية:

■ فجبهة الإنقاذ الإسلامية بالجزائر حققت، في ثمانينات القرن الماضي، انتصارا انتخابيا جارفا كاد أن يبوئها سبل النفاذ إلى مراكز الحكم والسلطة، لكن خطيئتها تمثلت في كونها لم «تبعث إشارات طمأنة» للنفوذ العسكري المتجذر ولا إلى أصحاب المصالح المادية والرمزية (بالجزائر كما بفرنسا كما بالولايات المتحدة كما بدول الجوار)، فحوصرت التجربة ونسفت مقوماتها، وتم إجهاض المسلسل برمته، لتدخل الجزائر في أعقابه حربا أهلية أتت على الأخضر واليابس ولأكثر من عقد من الزمن، ولا تزال تداعياتها قائمة لم تندمل لحد الساعة.

هي حالة حصار للديمقراطية نذر مثيلها في التاريخ حقا، وإلا فما مسوغ أن يقبل المرء بحكامة ثنائية الربح والخسارة ويعتمدها مسلكا للتداول السلمي للسلطة، حتى إذا خسر الرهان أحل لنفسه التنكر لمنطوق الثنائية إياها، واستباح حرية المنتصرين وأرواحهم ليزج بهم في غياهب السجون، ويزج بشعب بأكمله في متاهات مجهول أفرز مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء بذنب معلوم أو دونما ذنب يذكر؟

وهي حالة حصار للديمقراطية أيضا تشي، في عمقها، بأن الذين راهنوا على صناديق الاقتراع راهنوا عليها كإجراءات براء مما قد يترتب عنها من مخرجات، ولم يراهنوا على أن الصناديق إياها هي المدخل الضروري (لكن غير الكافي) لبلوغ الديمقراطية كثقافة وكأداة في الحكم أيضا.

■ وحركة حماس قبلت بـ«اللعبة الديمقراطية» (المتعارف على آلياتها عالميا) فدخلت الانتخابات طوعا وعلانية، وربحت رهانها واعترف لها خصمها المباشر بالانتصار، فكونت في أعقاب ذلك حكومة شرعية، أدت القسم أمام «الرئيس» وباشرت العمل بناء على ما ائتمنها عليه ناخبوها، وباتت من تاريخه حكومة فلسطين دونما أدنى منازع.

لكن لا أحد بالعالم قبل بها، حتى وإن قبل خصمها المباشر بذلك ورضي لنفسه وضعية المعارضة لها تماما كما تجري الأمور بأعتى ديمقراطيات العالم.

لم تحاصر «حكومة حماس» (كما جبهة الإنقاذ بالجزائر من ذي قبل) على خلفية من تزويرها للانتخابات، ولا لكونها سيطرت على السلطة بانقلاب مسلح، بقدر ما حوصرت لأنها «لم تبعث رسائل طمأنة» لإسرائيل (بجبهة الاعتراف بها تحديدا) ولا للولايات المتحدة والغرب عموما، بجبهة التنازل عن مبدأي المقاومة والمطالبة بفلسطين التاريخية.

لم يقتصر حصار حكومة حماس (المتأتية من أعتى الآليات الديمقراطية المتوافرة عالميا) على مستوى منع المعونات عنها وتجميد أرصدتها والحيلولة دون بلوغ التبرعات والهبات الخيرية إليها، ولا على مستوى مقاطعة أعضائها سياسيا (بالغرب وعلى مستوى الدول العربية أيضا)، ولا على مستوى دفعها إلى حالة من العجز في صرف أجور موظفيها الجياع، بل ذهب الأمر بإسرائيل (بمباركة الغرب... كل الغرب) إلى تعمد اختطاف نواب ووزراء ومسؤولين منتخبين ديمقراطيا بتهمة الانتماء إلى «منظمة إرهابية»، دونما أدنى اعتبار للقاعدة الجماهيرية الواسعة التي حملتهم للسلطة وارتضتهم حكاما لها بالجملة والتفصيل.

وإذا كان الغرب قد وجد في سلوكه هذا المسوغات والدفوعات «الموضوعية» أو بعضا منها، فإن الذي يتعذر على المرء فهمه أو تفهمه حقا، إنما حالة الحصار «الجديدة» التي بدأت حركة فتح (وضمنها الرئيس) تدفع بها تحت مسوغ «حكومة الوحدة الوطنية» أو تحت طائلة المطالبة «بانتخابات سابقة لأوانها»، على أمل إسقاط الحكومة الحالية والإتيان بحكومة «أكثر واقعية» تضمن للشعب الخبز أولا وترفع عنه الحصار، وتتابع ما بدأته من مفاوضات ولقاءات ووعود وتطمينات وما سوى ذلك.

نحن، بهذه الحالة، لسنا فقط بإزاء حصار للديموقراطية لا يتوانى الغرب في الجهر به والعمل على تشديده، بل وأيضا بإزاء ارتداد علني عما أفرزته العملية الديمقراطية من لدن طرف قبل على مضض بنتائجها، وجاهر بمحاربة ما أفرزته، ولم يتوان مع الزمن في المطالبة بالانقلاب عليها سرا وعلانية تحت مسوغات عدة، لعل أبرزها مسوغ «أن لا ديمقراطية دونما مقومات مادية ترفدها وتترجمها»... أي لا ديموقراطية دون رغيف خبز يقول البعض.

نحن إذن (بحالة جزائر ثمانينات القرن الماضي، كما بإزاء حالة فلسطين الراهنة) إنما بإزاء حصار حقيقي للديمقراطية لم يبلغ في الحالتين معا درجة الانقلاب المبرح عليها فحسب، بل وكذلك درجة قصوى من الارتداد عليها ما دامت نتائجها غير آبهة بـ«التوازنات القائمة»، «متنكرة للواقعية السياسية» و«متمردة على القائم من واقع الحال».

وإذا كانت تجربتا الجزائر وفلسطين هما النموذج الصارخ لحالات الانقلاب والارتداد على الديموقراطية دونما وجه حق أخلاقي يذكر، فإن ثمة حالات أخرى عديدة بالوطن العربي يعتبر فيها حصار الديمقراطية القاعدة/الأساس لنظم الحكم.

لا يروم التلميح هنا نظم الحكم (القائمة بالخليج تحديدا) ذات الطبيعة الأبوية الخالصة أو ذات النزعة الإقصائية الواضحة (للبدون وللنساء أيضا)، أو الآخذة ببعض من الأساليب الديمقراطية دون غيرها، بقدر ما نلمح إلى حالتين يبدو لنا الحصار في ظلهما لينا وناعما:

■ الحالة الأولى وتتمثل في هيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسية بمصر وتحايله على القوانين واللوائح والتشريعات، ليس فقط بجهة إقصاء منافسيه ومحاصرتهم بالزوايا الضيقة (كما هو الشأن مع تنظيم الإخوان المسلمين)، ولكن أيضا بجانب ضمان استمرارية الهيمنة إياها إلى ما لا نهاية... وهل ثمة أفق نهاية حقا لو اعتمد التوريث وتكرس، وتحول الفضاء السياسي بمصر إلى مجرد أداة لتكريس وشرعنة وإعادة إنتاج «ديمقراطية الحزب الواحد»؟

هو حصار للديمقراطية استباقي يقول البعض. إذ فتح سبيل بلوغ السلطة لتنظيمات «غير مضمونة السلوك» ومحذرا من «دهائها السياسي» فضلا عن ذلك، إنما هو سلوك استباقي بامتياز، ميزته أنه مقتنع بأن بعضا من الديموقراطية (حتى وإن كانت شكلية) أفضل بكثير وأسلم من الدخول في مجهول قد يترتب عنه (أو هكذا يزعم) استنبات حالة الجزائر أو، ببعض من أوجه التشابه، حالة الحصار على حماس.

■ أما الحالة الثانية فهي حالة تعامل النظام السياسي المغربي مع بعض الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، والتي قبلت بـ«اللعبة الديمقراطية» وارتضتها وسيلة لتداول السلطة على المستويات المحلية والجهوية كما على المستوى الوطني العام.

لا يكمن الحصار، بهذه الحالة، في القوانين الانتخابية المقلصة من إمكانية «اكتساح» ذات الأحزاب للأغلبية الساحقة (عبر سيناريو تحديد حجم مشاركتها بانتخابات العام 2007 وبالتراضي معها)، بل وأيضا في سن قوانين تقطيعات انتخابية من شأنها بلقنة المشهد السياسي لدرجة يتعذر على المرء معها معرفة من سيتحالف مع من ضد من.

وعلى الرغم من خاصية الاعتدال (لدرجة الانصياع أحيانا للأمر الواقع) التي تطبع سلوك الإخوان المسلمين بمصر وحزب العدالة والتنمية بالمغرب، فإن النظامين السياسيين القائمين بمصر والمغرب (مع التجاوز على الفروقات القائمة) «لا يطمئنان لنواياهما» ولا يأخذان كثيرا بوعودهما، ولا يرتكنان إلى «الخطاب التطميني الصادر عنهما»، ليس فقط كسلوك احترازي «مشروع»، ولكن أيضا إعمالا لمبدأي التدرجية والواقعية اللذين يدفع بهما كلا النظامين.

قد تكون التدرجية والاعتدال أمرا محمودا، وقد يكون التحوط من الانزلاقات أمرا واجبا، وقد يكون السلوك الاستباقي أمرا نافعا، لكن كيف للمرء أن يصدق ذلك مع نظم سياسية أدمنت حصار الديمقراطية، وفصلت الثروة والسلطة على مقاسها ومقاس من يأتي بعدها من أبناء وحفدة؟

* باحث وأكاديمي من المغرب
elyahyaoui@elyahyaoui.org

مصر أول من خالف المبادرة العربية، فلم تلزمنا بها؟

د. عصام شاور*

■ كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المبادرة العربية التي أفرزتها قمة بيروت سنة 2002، والغريب أن الرئاسة الفلسطينية ومن يوافقها الرأي يطالبون بالاعتراف بمبادرة تمت الموافقة عليها في قمة لم يستطع الراحل ياسر عرفات حضورها، فالملوك والرؤساء لم يستطيعوا حتى طلب إذن من أمريكا وإسرائيل للسماح للرئيس ياسر عرفات بحضور القمة، والأدهى من ذلك أن قادتنا المبجلين رفضوا الاستماع إلى كلمة رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات حتى من خلال الفيديو كونفرنس من المقاطعة في رام الله، وكان ذلك تماشيا مع الرغبة الصهيو ـ أمريكية بمقاطعة عرفات وحرمانه من الاتصال مع العالم الخارجي، فقد منعوه من الكلام كما قاطعوه ولم يتصل أي حاكم عربي به هاتفيا أثناء حصاره حتى اغتالته إسرائيل بتواطؤ عربي واضح مفضوح.

وقبل البدء بالحديث عن قمة بيروت ومبادرتها نسأل نحن العرب أنفسنا سؤالا واحدا، منذ متى كان لحكامنا أن يبادروا، ومنذ متى كان حكامنا يذهبون إلى قممهم دون اخذ جدول أعمالهم وقرارات قممهم من السفارات الأمريكية في دولهم؟ لقد فضحهم ذات يوم الرئيس الليبي حين كشف عن قرارات قمة من القمم قبل أن تبدأ، وحدثت ضجة كبيرة حولها ومن ثم طواها النسيان.

المبادرة الأمريكية عفوا العربية جاءت في ظروف استثنائية شددت فيها الإدارة الأمريكية على المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر، وأشهرت سيف الديمقراطية وتأهيل المنطقة حكاما وشعوبا ولوحت بانتخابات ديمقراطية لإيجاد قادة مقبولين شعبيا نوعا ما، فسارعت السعودية ومصر وسورية أكثر الدول تأثرا بالتهديدات الأمريكية إلى تبني الأفكار الأمريكية الجديدة على هيئة مبادرة سعودية لتخفيف غضب السيد الأمريكي، كما جاءت المبادرة كتحرك سياسي لإنقاذ الموقف الصهيوني من الإحراج الذي أوقعته به انتفاضة الأقصى، فكان ما كان وأعلن العرب مبادرتهم في هجوم السلام وإسقاط الخيار العسكري وتبني خيار السلام كإستراتيجية بديلة مجدية كما يظن (القادة) العرب.

كان الرد الإسرائيلي واضحا بركل المبادرة واجتياح الضفة الغربية وكلنا يذكر الجملة المفيدة لشارون: المبادرة لا تساوي الحبر الذي كتبت به، والله فقد صدق وهو عدو الله الكاذب.

المبادرة العربية لم تختلف عن باقي التحركات العربية من حيث تقديم التنازلات المجانية لليهود، ولكنها وبحق كان المراد لها أن تكون آخر مسمار يدق في نعش القضية الفلسطينية، فهي عبارة عن إعلان انتهاء الصراع بين العرب وبين إسرائيل وكأنه كان هناك ذات يوم صراع بينهم، وقد اشترطت الحكمة العربية أن تنسحب إسرائيل من كامل الأراضي المحتلة عام 67 بما فيها عروس عروبتهم مقابل تطبيع شامل مع الدول العربية، وبطبيعة الحالة تم إسقاط حق العودة ولم يتم التطرق إليه كما لم يتم التطرق إلى مسائل كثيرة حيث ركزت المبادرة على الاعتراف بإسرائيل وإنهاء الصراع والعمل على تطبيع شامل فقط.

كلنا يعلم أن قمة بيروت تدارست أمورا ثلاثة وهي: 1ـ القضية الفلسطينية 2ـ القضية العراقية ـ الكويتية 3ـ قضايا عربية وإسلامية هامشية. وإذا أردنا أن ننظر إلى المبادرة العربية كأحد مقررات قمة بيروت فقد أصبح لزاما علينا أن ننظر إلى باقي المقررات، فالعراق الذي أكد الحكام الأشاوس على استقلاله ووحدة أراضيه قد أصبح محتلا من الصديق الأمريكي راعي عملية السلام في المنطقة، ولم يعد موحدا فقد تمزق شر ممزق، ولو نظرنا إلى حيث عقدت القمة فإننا نجد أن إسرائيل قد دمرت بيروت حيث قاعدة هجوم السلام العربي ومكان انطلاق المبادرة العربية، وبما أن المبادرة أشارت إلى الصومال والسودان فقد كان للدولتين نصيب من بركة مقررات قمة بيروت حيث الحروب الطاحنة والمؤامرات المستعرة.

ومن هنا نقول ما دامت باقي المقررات أسقطت وأهينت فلماذا نتمسك بما هو في صالح العدو؟

ولو كان هناك بعض الكرامة لتم وقف هجوم السلام المتخلف هذا بسبب كل تلك الاهانات التي تضرب في وجوه الحكام العرب من قبل إسرائيل وأمريكا.

وهناك ملاحظة أخرى وهي ان قمة بيروت لم يحضرها سوى سبعة رؤساء دول أما باقي الدول فقد كان التمثيل على مستوى النواب ووزراء الخارجية وربما الطهاة، وان دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم اكتساب القمة الحظ الوافر من الاهتمام العربي خاصة أن من بين الذين تغيبوا الرئيس المصري والملك الأردني والرئيس الفلسطيني (تغيب قسري) ولم يحضره سوى أربعة رؤساء من أفريقيا والرئيس اليمني والسوري إضافة إلى رئيس الدولة المضيفة لبنان، أي أن الاجتماع ليس بمستوى المقررات التي نحاول إعطاءها أهمية اكبر مما تستحق.

والملاحظة الأكثر أهمية للدلالة على أن العرب لم يلتزموا بمقررات القمة وشروط المبادرة العربية هي أن العرب اشترطوا في البند الثالث فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ما يلي «يؤكد القادة في ضوء انتكاسة عملية السلام التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل حتى تستجيب لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 67».

ومن هنا يتضح أن العلاقات لم تنقطع والمقاطعة لم تفعل بل على العكس تماما فقد اجتمعت وزيرة الخارجية لدولة العدو مع أكثر من عشرة مسؤولين لأكثر من عشر دول عربية، هذا عدا عن الاجتماعات على مستوى رؤساء الدول التي تكشفها الصحافة بين الحين والآخر وبقاء بعض السفارات العربية في تل أبيب واولاها السفارة المصرية، كما لا ننسى أن الرئيس الفلسطيني لم يلتزم لحظة واحدة بالمقاطعة العربية لدولة العدو فقد التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي وما زالت هناك لقاءات فلسطينية ـ إسرائيلية، فان كانوا هم لم يلتزموا بالمبادرة العربية فلماذا يطلبون من حماس والحكومة الفلسطينية الالتزام بها؟

وأخيرا على المجتمع الدولي بشكل عام وعلى العرب بشكل خاص أن يفهموا أن الشعب الفلسطيني كباقي الشعوب العربية والإسلامية يرفض رفضا قاطعا الاعتراف بإسرائيل، وان هدد رئيس الوزراء المصري رئيس وزرائنا هنية بالعواقب الوخيمة من عدم الاعتراف بالمبادرة العربية نقول لسيادته إن كانت مساعدتكم مشروطة بالاعتراف بإسرائيل فالله يغنينا عنكم وعن العرب أجمعين لأننا ومنذ انطلاق الجهاد في فلسطين كان توكلنا على الله وحده وليس على من ضيع القضية منذ عشرات السنين.

*كاتب من فلسطين

«الاستخبارات» والسياسة وما بينهما

د. محمد احمد جميعان*

■ ينحسر دور الأمن ومؤسساته الاستخبارية في الدول المؤسسية التي تتمتع بالديمقراطية والحريات واحترام حقوق الإنسان في جمع المعلومات والحصول عليها من مصادرها المختلفة تبعا للخطر المحدق بالبلاد او الخطر القادم والمحتمل في المستقبل ومعالجتها بالأوجه التي يقرها القانون في الدولة خدمة للوطن وشعبه ومؤسساته ويتم تقديم هذه المعلومات الى صاحب القرار السياسي على شكل معلومات مجردة عند الحاجة او على شكل معلومات للإنذار والتنبيه او على شكل خيارات وتوصيات دون تدخل في صياغة قراره شكلا ومضمونا او انتقاء لخياراته الأنسب لصنع قراراته.

وحين يقتضي الأمر تلجأ المؤسسات الاستخبارية ذاتها الى موافقات مسبقة من صاحب القرار السياسي نفسه للقيام بعمليات ما من اجل تعزيز معلوماتها او معالجة قضية تحتاج الى عمل استخباري، ولا يمكن لها بأي حال من الاحوال ان تتصرف وفق هواها وهوى المسؤولين فيها سواء من حيث طرق جمع المعلومات او طبيعة العمليات التي تقوم فيها والاهم من ذلك كله ليس لها يد او سلطة في القرار السياسي المتخذ او صياغته او تعديلاته او ما يمت الى ذلك بصلة سوى تقديم المعلومات او الخيارات او التوصيات.

وإذا حصل خلاف ذلك كله فان السلطة الرابعة من الصحافة والإعلام له بالمرصاد إذ تعتبر ذلك رهنا للسياسة وضعفا في أدائه السياسي نفسه إذ يسلم قراره وإرادته للمؤسسة الأمنية لا سيما إذا ترتب على ذلك ردود فعل غير محسوبة او مفاجآت او أوقع الدولة في حرج دولي او إقليمي او محلي او خلق نزاعات لا مبرر لها او افتعل صراعات مع قوى خارجية او داخلية سوف تؤدي ولا شك عاجلا أم آجلا الى ضعف الدولة وانتقادها وتخبطها.

والسؤال المطروح هنا: لماذا لا يعطى الأمن ومؤسساته حيزا واسعا وسلطة فاعلة ويدا طولا ورجلا أطول للدعس على الرقاب والتدخل في كل شيء وهي التي تملك المعلومات وتبذل الجهد والتضحيات في تحصيلها كما هو قائم في دول الامية القهر والاضطهاد والتخويف والمارد الأمني؟ ومن هو الأكثر امانا وصحة ودقة ومصداقية ولا يشكل خطورة على الدولة؟

ان الأمن مؤسسة كباقي المؤسسات في الدولة تقدم خدمة محددة مؤطرة في القانون الى السياسي صاحب القرار الذي يحيط بعمل كافة المؤسسات وأدائها وإنتاجها وقدراتها ويعطيها الأوامر ويصدر لها القرارات التي تخدم الوطن والدولة.

ولان السياسي يسعى الى الاستقرار في الدولة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية مدنية وعسكرية بما فيها الأمنية فانه الوحيد القادر على الإلمام بوضع الاستراتيجيات اللازمة للعمل والاستقرار والإنتاج وخلق التوازنات بين قطاعات المجتمع ورجالاته كافة، دون هوى او مزاجية او تطلع او طموح سوى خلق الاستقرار وإدامته من اجل تفاعل وتصاعد النمو في قطاعاته المختلفة بينما يسعى الأمن بواجبه وطبيعته الأصلية الى تحقيق الإنجاز الأمني في جمع المعلومات ومعالجتها لدرء الخطر في إطار من رضا المرجعية السياسية وموافقتها.

ولان الإنجاز الأمني بحد ذاته سلاح ذو حدين حد ايجابي معروف وحد سلبي قاتل يتمثل أحيانا في خلق فتنة او جلب نزاع او صراعات داخلية او خارجية قد تؤدي الى احتقان وحساسيات لا تظهر إلا بعد فوات الأوان، والأخطر ان بعض الإنجازات الأمنية في ظاهرها النصر والتفوق والمقدرة والقوة والاقتدار وما الى ذلك ولكن في باطنها الخطر الداهم وسوء التقدير الذي لن تظهر عواقبه إلا بعد حين، والوحيد القادر على توزين الأمور والقضايا الذي يشكل صمام أمان للمجتمع هو صاحب القرار السياسي الذي ينظر بشمولية أوسع ومدى ابعد وحنكة اكبر وحكمة أعظم يلم بالمجتمع الخارجي والداخلي وهو القادر ان يضع السياسات على ضوء ذلك كله.

ان عوامل كثيرة تلعب دورا أيضا في سوء التقدير لدى تحقيق الإنجاز الأمني منها ما يتعلق بالنجومية ووهم العبقرية وصنع المعجزات التي يعبر عنها بالغرور أحيانا وأخرى تتعلق بالطموح الشخصي الى منصب أعلى او ثراء اكبر او تصفية حسابات يجعله يتسرع في تحقيق إنجازات متهورة او لم يحن وقتها او مكانها او ظروفها او هي غير مناسبة أصلا تخلق النكسات والمتاعب وضيق الأفق وسوء المعالجة، وكان والدي رحمه الله على بساطته وبداوته وصفاء فطرته يقول إذا اخطأ الرجل عندك في الملمات مرتين فلا تأخذ برأيه فإنما هو احد ثلاثة جاهل قليل العلم والخبرة او أهوج متسرع في طبعه او صاحب هوى ومطمع في نفسه.

ان الغرب وصل الى ما وصل إليه من استقرار ونمو وازدهار إنما بفضل المؤسسية لديه التي ترسم لكل مؤسسة حدودها وتعطي للسياسي قدره في وضع الاستراتيجيات وبرامج العمل في إطار ديمقراطي حقيقي سليم.

* كاتب من الاردن
drmjumian@yahoo.com